

الرياض



البقاء للقراء

مستشفى الملك خالد الجامعي..
ماذا حدث لـ (توجيه) سمو ولي العهد؟

[عبدالوهاب الفائز](#)

- في كل مرة أرى فيها الأخبار منشورة عن توقيع عقود التشغيل لمستشفيات صغيرة ومتوسطة مع شركات متخصصة، أتذكر (حمال الأسية) المستشفى المعروف (ما غيره!!)، اي مستشفى الملك خالد الجامعي، فالعقود بمئات الملايين تعتمدھا الدولة وتحول إلى شركات تنفقھا على المستشفيات عبر ما يعرف بـ (عقود التشغيل).

هذه (النعمة) محروم منها أهم المستشفيات في المملكة، ولست بحاجة لأن ندخل سويا في دوامة الأرقام والاحصائيات لإثبات هذه الأهمية، فـ(سحابة) مستشفى الملك خالد الجامعي أصاب خيرها كل بيت، وتدريب في هذا المستشفى أكثر من (3000) من طلبة كلية الطب. وخريجو كلية الطب لهم أثرهم المتميز في رفع الجودة في القطاع الصحي التي تحققت، بفضل الله، ثم بفضل جهود الكوادر التي تخرجت في الكلية ومستشفاها، فهم ينتشرون الآن أساتذة وقياديين في الجامعة وخارجها.

نقول حُرْم المستشفى من (نعمة) التشغيل الذاتي لأن (بيروقراطية) جامعة الملك سعود، التي لا تنوء بها الجبال، كانت كفيلة لأن (تقصص) جناح هذا المستشفى، فتذره قاصراً عن استثمار بنيته الأساسية الكبيرة، لأن الصرف من البند (223) في ميزانية جامعة الملك سعود على احتياجات المستشفى يزحف كالسلاحف، فلا تصرف ورقة إلا بعشرات التواقيع وسلسلة لا تنتهي من الاجتماعات والمشاورات، وكل هذا يتم رغم طوفان المرضى والمراجعين الذين يزحفون على المستشفى، وبعدين تراكم الاحتياجات وتتعاظم التكلفة، والصرف من البند لا يأتي إلا بعد (طلعة الروح) الإدارية!!

لقد تسابق كثيرون لآخراج المستشفى من (عثرته التشغيلية)، فلسنوات لم يلب المستشفى الطلب العالي على خدماته بما يرضي الناس ويلتقي مع طموحات قياداته، وهذه (العثرة) ألفت بظلالها أيضا على اهم ما لدى المستشفى وهو: المحافظة على الكوادر العاملة من أساتذة... وغيرهم من فنيين وإداريين!! والسبب معروف وهو (مناقسة) المميزات الممنوحة سواء من القطاع الخاص أو من المستشفيات الحكومية التي لديها بحبوحة الرواتب والمميزات، وحتى الكوادر المتميزة في تأهيلها وخبرتها من غير

السعوديين، طبقاً لمواصفات واشتراطات كلية الطب، لا يستطيع المستشفى استقطابها لضعف الرواتب والمميزات المقررة في نظام الجامعة.

- وربما تتساءلون الآن عن الحل الدائم والفعال لإخراج المستشفى من هذه العثرة..
- وحتى لا تتراكم الاحتياجات وتكثر الشكاوى من تراجع خدمات المستشفى..
- وحتى (لا تهرب) الكوادر المتميزة بعد أن تؤدي واجبها الوطني في كلية الطب والمستشفى..
- وحتى تُستثمر البنية الأساسية التي هيأتها الدولة لهذا المستشفى، (850) سريراً..
- وحتى لا تتأثر (سمعة) كلية الطب في جامعة الملك سعود بسبب نقص امكانيات المستشفى..
- وحتى نستثمر توجه الدولة إلى خفض تكاليف القطاع العام..
- وحتى تستطيع كلية الطب مواجهة الاحتياجات التدريبية للطلاب بعد رفع نسبة الأعداد المقبولة..

لكل هذه الاعتبارات وغيرها...

الحل المقترح والذي سوف ينهي مشاكل المستشفى هو في التوجّه إلى تحويل نظام التشغيل في المستشفى إلى (التشغيل الذاتي)، كما هو الحال في المستشفيات الكبيرة وغير الكبيرة، فهذا النظام سوف يوفر المرونة الإدارية والمالية للمستشفى وينهي الارتباط المالي والإداري في الجامعة، فالكفاءات الوطنية في كلية الطب، بما تحمله من تأهيل وخبرة وارتباط أخلاقي وروحي بالمستشفى والكلية سوف يدفعها كل هذا لأن تنهض بالمستشفى وتحوّله إلى مركز طبي متقدم في سمعته وامكانياته وخدماته.

هذا الحل، أي التشغيل الذاتي للمستشفى، سبق أن رفع به إلى (سمو ولي العهد) معالي وزير التعليم العالي قبل حوالي عامين، ووجه سمو ولي العهد وزارة المالية بـ (بحث) هذا الموضوع الحيوي، وبعد مرور عامين تقريباً لم يتحقق أي تحرك إداري بخصوص الاستجابة لتوجيه سموه الكريم، ولا ندري من المتسبب في تأخير البت في هذا الحل، خصوصاً أن تجارب التشغيل الذاتي ليست جديدة، وهي مطبقة منذ فترة طويلة في مستشفى الملك فيصل التخصصي، وفي مستشفى الملك فهد في الحرس الوطني، نجحت التجربة والنتائج ملموسة ومعروفة، وهذا يعني أن التأخير ليس لأمر فنية أساسية، بل هو (تراخ إداري) في مؤسساتنا البيروقراطية، لا يرقى إلى حساسية الوضع في المستشفى.. حيث التعامل مع مرضى ومع حياة وموت!!

نتطلع الى ان يأتي من يسأل عن السبب في تأخير هذا الأمر، ونقول: لعل وعسى، فلم نعدم بعد الكثيرين الذين يعذبهم ويحزنهم اي بوادر لتأخر الوضع في بلادنا، رغم صدق النوايا ووفرة الامكانيات، نريد فقط من ينقذنا من السلبية الادارية غير المسؤولة.